انتهت الجولة الأولى من مفاوضات فيينا حول النووي الإيراني، أمس الجمعة، بخيبة أمل غربية من طروحات إيرانية جديدة اعتُبرت تراجعاً عن اتفاقات تم التوصل إليها في أوقات سابقة، ما دفع لتأجيل المباحثات إلى الأسبوع المقبل للتشاور، وذلك وسط ضغوط إسرائيلية متصاعدة

خيبة أمل أوروبية من مفاوضات فيينا

المطالب الإيرانية تعقّد الجولة الأولى من المباحثات

أعلنت كبير الأطراف الأخرى ستعود إلى بلدانها للتشاور (جو كلامر/فرانس برس)

طهران ـ **صابر غل عنبري**
فيينا ـ **العربي الجديد**

انقلبت الأجواء في مفاوضات فيينا حول الملف النووي الإيراني مع اختتام جولة المباحثات التي انطلقت الإثنين الماضي، من الحديث عن قرب التوصل لاتفاق، إلى التعبير عن خيبة أمل وقلق أوروبيين، والحديث عن أن هذه الجولة لم تكن ناجحة، على الرغم من الاتفاق مبدئياً على استئنافها الأسبوع المقبل. ويعود التشاؤم الذي خيّم على الأجواء، أمس الجمعة، إلى المسودتين اللتين قدّمتهما طهران يوم الأربعاء الماضي بشأن رفع العقوبات وإلى التزامات النووية واللتين اعتُبرتا بمثابة تراجع إيراني عن كل الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال جولات التفاوض الماضية بين إبريل/ نيسان ويونيو/ حزيران الماضيين، خلال حكم الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني، لتنتهي الجولة إلى اتفاق على استئناف المفاوضات خلال الأسبوع المقبل بعد ضغوط ومساع أوروبية وصينية لكن من دون تحديد موعد رسمي لها.

وانتهت الجولة الأولى من مفاوضات فيينا في عهد حكومة إبراهيم رئيسي باجتماع للجنة المشتركة للاتفاق النووي أمس، تم بعده الإعلان عن توقف المباحثات بشكل مؤقت على أن تستأنف الأسبوع المقبل. وقال كبير المفاوضين الإيرانيين علي باقري كني إن الاجتماع أجرى «تقييماً إجمالياً» لنتائج المباحثات منذ الإثنين الماضي، مشيراً إلى أنه «تم التأكيد أن المقترحات الإيرانية حول رفع العقوبات والمسائل النووية هي على الطاولة». وأوضح أن «الأطراف الأخرى كانت بحاجة إلى التشاور مع عواصم دولها لإتيان بأجوبة منطقية وموثقة، وعلى أساس ذلك منحت الفرصة لهذه الأطراف للعودة إلى بلدانها للتشاور». من جهتها، قالت إسنا الإيرانية إن المفاوضات ستستأنف «على الأرجح» الإثنين.

أما منسق مفاوضات فيينا إنريكي مورا، فقال في مؤتمر صحافي بعيد الاجتماع، إنه تم خلال هذه الجولة تحديد التحديات والعقبات الأساسية التي يجب العمل على معالجتها، على أن تُستأنف المفاوضات يوم الأربعاء أو يوم الخميس المقبلين. وأضاف «أمامنا تحديات كبيرة، والوقت محدود، ويسود شعور بالإلحاح، ولكن قبل كل شيء نحن بحاجة إلى تقارب معين في السياسات لبدء التفاوض». ورفض الحديث عن تفاصيل المقترحات الإيرانية حول رفع العقوبات والمسائل النووية، قائلاً إن «المباحثات مستمرة والأطراف كافة ستدرس جميع المقترحات». من جهته، أكد المبعوث الصيني وانغ غان، بعيد الاجتماع، أن «هناك حاجة إلى المزيد من العمل».

لكن ما لم يقله المفاوضون علناً، كشف عنه دبلوماسيون من فرنسا وألمانيا وبريطانيا، أعربوا عن «خيبة أمل وقلق» الأوروبيين من المفاوضات، كما نقلت وكالة «فرانس برس» عنهم. وقال الدبلوماسيون إن «طهران تتراجع عن كل التسويات التي تم التوصل إليها بصعوبة» خلال جولات التفاوض السابقة. وأضافوا أن المحادثات ستستأنف «الأسبوع المقبل لمعرفة ما إذا كانت هذه الخلافات يمكن التغلب عليها أم لا». وتابعوا: «ليس من الواضح كيف سيكون ممكناً سد هذه الفجوة في إطار زمني واقعي على أساس المشروع الإيراني». وعلى الرغم من ذلك، قال الدبلوماسيون الأوروبيون إنهم «منخرطون بشكل كامل في البحث عن حل دبلوماسي»، مشددين على أن «الوقت ينفد».

من جهته، قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في تصريحات للصحافيين في دبي «اعتقد أنه من المحتمل ألا تنجح هذه الجولة لاستئناف المفاوضات». وقال المصادر إن الأطراف الغربية ترى أن المسودتين الإيرانيتين تتعارضان مع مسودة الاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال الجولات السابقة، مشيرة إلى أن «الفجوة في المواقف بين إيران والأطراف الغربية باتت أعمق من السابق». وتابعت أن «أطراف المفاوضات فوجئت، الأربعاء، بالمسودتين الإيرانيتين الجاهزتين، لكونهما وضعتا أطراف المفاوضات أمام أجندة مختلفة عن الدورات السابقة، بناء على أولوية رفع العقوبات بالكامل، وربط التقدم في المسائل النووية برفع العقوبات، لكن هذا التوجه ترفضه الأطراف الأميركية والأوروبية».

وفي مؤشر إلى صعوبة الموقف خلال المفاوضات، أجرى مفوض السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، الذي يتولى تنسيق المفاوضات، اتصالا بوزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، أمس، لمناقشة المفاوضات. وأكد بوريل خلال الاتصال أن الأطراف «تسعى بجدية إلى التوصل لتفاهم»، وفق بوريل، لوزارة الخارجية الإيرانية، ودعا «جميع الأطراف إلى إبداء المرونة في المفاوضات»، لاستئناف المفاوضات. وقالت المصادر «للمساعدة في حل المشكلة». من جهته، أكد عبد اللهيان أن «الوفد الإيراني يشارك في المفاوضات بشكل فعّال وبحسن نيّة وصلاحيات لازمة ومبادرات قابلة للتحقق للمضي قدماً إلى الأمام». وأضاف أن «هدفنا في أي تفاوض هو الإنهاء الكامل للعقوبات الناقضة للاتفاق النووي».

في غضون ذلك، تواصل إسرائيل ضغوطها لمنع التوصل إلى اتفاق لا يأخذ بالاعتبار مصالحها. وذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أمس، أن رئيس «الموساد» دافيد برنيع سيتوجه غداً، الأحد، إلى الولايات المتحدة لإجراء سلسلة لقاءات تتناول الملف النووي الإيراني، ومسألة الحظر الأميركي على شركة السايبر الإسرائيلية «إن إس أو». ويصل برنيع إلى الولايات المتحدة قبل يومين من توجه وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس إليها. في السياق، كشفت «يديعوت» أن الولايات المتحدة طلبت من إسرائيل «عدم مفاجأتها بأي عمليات لـ«الموساد» في إيران خلال مفاوضات فيينا. وقالت: «تواصل إسرائيل الضغط على الأميركيين بشأن المفاوضات مع الإيرانيين وفي الوقت نفسه الاستعداد لاحتمال تركها بمفردها في الحملة».

للحديث تتمة...

الجريمة تهدد الداخل الفلسطيني

نضال محمد وتد

تعيش مدينة أم الفحم، الاسم الحركي للفلسطين، كما سمّاها ناجي العلي، ومدينة الناصرة، هذه الأيام، نسخة مكررة من تفاقم وتفشي الجريمة التي تهدد بتفكيك المجتمع الفلسطيني في الداخل، بفعل تواطؤ الحكومة الإسرائيلية مع عصابات الإجرام المنظّم، وتقاعسها عن جمع السلاح غير المرخص، وأيضاً توظيفها استفحال هذه الجرائم، وما حدث في أم الفحم والناصرة، لتنفيذ سياسات السيطرة على الفلسطينيين في الداخل.

فمنذ هبّة أكتوبر/ تشرين الأول 2000، وبحسب قيادات سياسية فلسطينية مختلفة، أفلتت الحكومة الإسرائيلية العقال لمنظمات الإجرام في الداخل الفلسطيني، وتهاونت مع المجتمع الفلسطيني الذي وُلدت كعصابات مرتبطة بعائلات الإجرام في المجتمع الإسرائيلي اليهودي، إلى وتقاعسها عن جمع السلاح غير المرخص، وأيضاً توظيفها استفحال هذه الجرائم، وما حدث في أم الفحم والناصرة، لتنفيذ سياسات السيطرة على الفلسطينيين في الداخل.

فمنذ هبّة أكتوبر/ تشرين الأول 2000، وبحسب قيادات سياسية فلسطينية مختلفة، أفلتت الحكومة الإسرائيلية العقال لمنظمات الإجرام في الداخل الفلسطيني، وتهاونت مع المجتمع الفلسطيني الذي وُلدت كعصابات مرتبطة بعائلات الإجرام في المجتمع الإسرائيلي اليهودي، إلى وتقاعسها عن جمع السلاح غير المرخص، وأيضاً توظيفها استفحال هذه الجرائم، وما حدث في أم الفحم والناصرة، لتنفيذ سياسات السيطرة على الفلسطينيين في الداخل.

لكن إرخاء الحبل للجماعات الإجرامية في المجتمع الفلسطيني ظلّت هي السياسة المعتمدة، تحت ذرائع مختلفة، منها عدم وجود قوى بشرية «عربية» وعدم تعاون المجتمع الفلسطيني في الداخل مع الشرطة الإسرائيلية، وصولاً إلى الادعاء بأن مصدر السلاح هو من أراضي السلطة الفلسطينية، رغم وجود تقارير رسمية إسرائيلية، أكدت أن الجيش والمخابرات العامة رفضا التعاون مع الشرطة في جمع السلاح غير المرخص، وتقارير أخرى تفيد بأن المصدر الأساسي لهذا السلاح هو من مستودعات الجيش الإسرائيلي.

وفي الأشهر الأخيرة، بعد أن وقعت بعض الجرائم الجنائية التي لا تقارن بما يحدث في الداخل الفلسطيني، في مدن إسرائيلية يهودية، بدأت وسائل الإعلام الإسرائيلية وجهات في الشرطة تصنيف هذه الجرائم والحوادث على أنها «إرهاب مدني» ما دامت تقع في مدن يهودية إسرائيلية، تُجسد بحسب هذا الخط الدعائي «غياب سلطة الدولة وتآكل السيادة الإسرائيلية الرسمية»، داعية إلى انتهاج سياسة القبضة الحديدة ضد العرب، خصوصاً في النقب والمدن التاريخية المسماة بالمدن المختلطة في الخطاب الإسرائيلي.

ما يحدث في أم الفحم والناصرة وقبلها بلدات أخرى يؤكد حجم الخطر الذي يهدد بالفتك بالمجتمع الفلسطيني، لكنه أيضاً يدعو لليقظة والحذر من توظيفه من قبل المؤسسة الإسرائيلية لكسر روح المجتمع الفلسطيني وهدم نسيجه الداخلي وإنهاكه بدوائر من العنف والقتل والثأر.

دبلوماسيون أوروبيون: طهران تتراجع عن التسويات السابقة

دعا بوريل جميع الأطراف لإبداء المرونة في المفاوضات

تونس: انتقادات لتغيير تاريخ عيد الثورة

تونس ـ **آدم يوسف، بسمة بركات**

تزداد الانتقادات للرئيس التونسي قيس سعيّد، وللخطوات الأحادية المثيرة للجدل التي يواصل الإقدام عليها وتعتبرها معظم الأطراف «غير دستورية»، وآخرها تغيير موعد عيد الثورة التونسية. واعتبرت قيادات حزبية أن سعيّد أجج الانقسام والخلاف بين التونسيين بإعلانه تغيير موعد عيد الثورة إلى 17 ديسمبر/ كانون الأول (تاريخ اندلاعها في 2010)، بدلاً من 14 يناير/ كانون الثاني من كل سنة (يصادف سقوط نظام الرئيس الراحل زين العابدين بن علي).

وفي السياق، قال عضو تنفيذية حراك «مواطنون ضد الانقلاب» لمين البوعزيزي، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «تغيير موعد عيد الثورة هو خطوة شعبوية من إرهاصات سعيد، تعكس حجم التخبط الذي بلغه نظام الانقلاب»، مشيراً إلى أن هذا الإعلان يأتي في «خانة مواصلة بيع الوهم والتلاعب بمشاعر الشعب في غياب لأي رؤية وأفق». وأضاف البوعزيزي أن «مغازلة المشاعر انطلاقاً من جراح الثورة وأهدافها المهدورة، لن يصنع منه قائداً ثورياً وملهماً بقدر ما سيؤجج ذاكرة إنكار مطالب الثورة الحقيقية بالشغل والكرامة والحرية».

بدوره، اعتبر القيادي في حزب «قلب تونس» رفيق عمارة، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «الشعب انتظر من سعيد تغييراً اقتصادياً واجتماعياً، فاقدم على تغيير موعد عيد الثورة»، وبيّن أن «موضوع عيد الثورة لم يكن محل خلاف وجدل مجتمعي قبل أن يؤجهه الرئيس في مختلف خطبه، لقد كان هناك شبه إجماع على أن الثورة التونسية هي ثورة 17 ديسمبر- 14 يناير». وتساءل المتحدث عن «سبب الدفع نحو تغذية المواضيع الخلافية والجدلية بشأن ملف شبه محسوم، بشكل يقسم الشارع والشعب ويصنع الخلافات».

من جانبه، قال الأمين العام لـ«الحزب الجمهوري» عصام الشابي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن «قرار الرئيس التونسي انفرادي ويتجاهل القوى الحية والمؤسسات»، مؤكداً أن «هذا عنوان بارز للنفق الذي دخلته تونس». وأشار إلى أن «سعيّد ينصب نفسه منظراً، ويريد إعادة كتابة تاريخ الثورة بصورة أحادية، على الرغم من أنه لم يشارك في 17 ديسمبر ولا في 14 يناير؛ فالثورة قام بها المناضلون والأحرار، وعموم الشعب التونسي». وأفاد الشابي بأن «الثورة يكتبها من قام بها والقوى الحية والديمقراطية التي شاركت فيها من جهات مهمشة ومحرومة»، مؤكداً أن «17 ديسمبر هو تاريخ اندلاع شرارة الثورة، والذي لم يكن له معنى لولا 14 يناير». ولفت إلى أن «التظاهرة العارمة التي حصلت في يناير عام 2011، هي التي حولت مجرى تاريخ تونس، واليوم للأسف رئيس الجمهورية يريد محو هذا التاريخ وإلغاء التراكمات السابقة، لأنه يعتقد أن تاريخ تونس يبدأ من تاريخ تسلمه السلطة واحتكاره لها، وهذا مرفوض». في غضون ذلك، نددت منظمات وجمعيات وطنية تونسية عدة بما أسمته حملات التشويه التي تستهدف السلطة القضائية والمجلس الأعلى للقضاء، واصفةً إياها بالتصعيد الخطير والممنهج. ويأتي ذلك وسط مخاوف متزايدة من سيطرة سعيّد على السلطة القضائية في تونس. وقالت المنظمات والجمعيات التونسية في بيان مشترك لها مساء أول من أمس الخميس، إن هناك «حملات ممنهجة عدة على شبكات التواصل الاجتماعي من بعض الصفحات المشبوهة، تهدف إلى تقويض أسس بناء السلطة القضائية وإسقاط مؤسساتها بالدعوة إلى حل المجلس الأعلى للقضاء والاعتداء عليه وعلى قيادته».

إصابات بقمع الاحتلال مسيرات في الضفة

رام الله ـ **محمود السعدي**

أصيب عشرات الفلسطينيين، أمس الجمعة، بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط خلال قمع قوات الاحتلال الإسرائيلي مسيرات سلمية ضد الاستيطان وإقامة بؤر استيطانية في مناطق عدة من الضفة الغربية. وأصيب 73 فلسطينياً، بينهم 18 شخصاً بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، إثر مواجهات اندلعت بعد قمع قوات الاحتلال المسيرة الأسبوعية في منطقة جبل صبيح ببلدة بيتا جنوب نابلس. كذلك، أصيب ثلاثة فلسطينيين بجروح بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، و18 آخرون بالاختناق بالغاز، خلال مواجهات في بلدة بيت دجن شرق نابلس.

كما أصيب أربعة شبان بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط والعشرات بحالات اختناق، خلال قمع جيش الاحتلال للمسيرة الأسبوعية في قرية كفر قدوم شمال الضفة الغربية، فيما اندلعت مساء أمس، مواجهات بين الفلسطينيين وجيش الاحتلال، على حاجز قلنديا العسكري شمال القدس المحتلة. ودانت وزارة الخارجية الفلسطينية، في بيان أمس «التنكيل الوحشي والقمعي الذي ارتكبته قوات الاحتلال، ضد المواطنين الفلسطينيين الذين يدافعون عن أرضهم».

في غضون ذلك، أدى 50 ألف فلسطيني صلاة الجمعة أمس في المسجد الأقصى، وسط إجراءات مشددة من قبل الاحتلال. كما أدى الفلسطينيون صلاتي الفجر والجمعة في الحرم الإبراهيمي بمدينة الخليل لتعزيز الوجود الفلسطيني في الحرم بوجه ما يتعرض له من عمليات تهويد.

شرق غرب

هجوم مخمور يحيي دعوات تسليح البشمركة

دعا رئيس حكومة إقليم كردستان العراق مسرور البارزاني، أمس الجمعة، رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي والتحالف الدولي، الذي تقوده واشنطن، إلى تسليح قوات البشمركة للوقوف بوجه هجمات «داعش»، على خلفية مقتل 13 شخصاً، هم 3 مدنيين و10 من البشمركة، بهجوم لعناصر التنظيم، مساء أمس الأول، استهدف بلدة مخمور شمالي البلاد المتنازع عليها بين بغداد وأربيل، والتي تتبع إدارياً إلى محافظة نينوى.

(العربي الجديد)

الأردن: تظاهرة رفضاً لـ«الماء مقابل الكهرباء»

تظاهر مئات الأردنيين وسط العاصمة عمّان، أمس الجمعة، للتنديد باتفاق «الماء مقابل الكهرباء» مع الاحتلال الإسرائيلي، برعاية ودعم من الإمارات. وندد المشاركون في المسيرة، بتوقيع

الاتفاق الذي «يرهن الأمن المائي الأردني بالاحتلال الإسرائيلي، على غرار اتفاق الغاز». وردد المشاركون شعارات ترفض كافة الاتفاقيات مع الاحتلال الإسرائيلي، بدءاً بوادي عربة، مروراً باتفاقية الغاز، وانتهاء باتفاق «الماء مقابل الكهرباء».

(العربي الجديد)

طائرة مسيّرة تقتل شخصاً في إدلب

استهدفت طائرة مسيرة، أمس الجمعة، سيارة ودراجة نارية على طريق المسطومة بريف إدلب، فيما شن تنظيم «داعش» مزيداً من الهجمات في البادية السورية ضد قوات النظام والمليشيات التي تقاتل إلى جانبه. وقال الناشط حسان محمد، إن طائرة مسيرة، يرجح أنها تابعة للتحالف الدولي، استهدفت بصاروخ سيارة ودراجة نارية جنوبي إدلب، ما تسبب بمقتل شخص وإصابة آخرين. ورجح أن يكون القتيل تابعاً لإحدى «المجموعات الجهادية».

(العربي الجديد)

اردوغان وبوتين يبحثان ملفات سورية وليبيا واوكرانيا

أعلنت الرئاسة التركية، في بيان أمس الجمعة، أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان (الصورة) بحث، في اتصال هاتفي، مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين، سبل تعزيز العلاقات بين البلدين. وأضافت أن الرئيسين تناولا قضايا إقليمية، على رأسها التطورات بين أذربيجان وأرمينيا، وملفات سورية وليبيا وأوكرانيا.

(الأناضول)

توقيف ليبي في ألمانيا

أعلن الادعاء الاتحادي في ألمانيا، أمس الجمعة، توقيف ليبي، أمس الأول، للاشتباه في انتمائه إلى «جماعة ليبية متطرفة»، وضلوعه في عمليات ابتزاز أموال، من خلال اختطاف أشخاص.

وذكر ممثلو الادعاء أن الرجل يشتبه في انضمامه في 2016 إلى «غرفة عمليات ثوار ليبيا»، التي تعتبرها برلين تنظيماً إرهابياً. وزعموا أن المشتبه به نقل معلومات عن ليبيين في البلاد إلى «الغرفة»، بعد انتقاله إلى ألمانيا، وأنه تم استخدام هذه المعلومات لاختطاف ليبيين والمطالبة بفدية لإطلاق سراحهم.

(أسوشييتد برس)

حراك لاجتماع جديد بين «الإطار التنسيقي» والصدر

بعد الاجتماع الذي عقد الخميس الماضي في بغداد، وجمع قادة الإطار التنسيقي بزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، من دون حصول أي تفاهمات بشأن الأزمة السياسية، يجري حراك جديد لعقد لقاء ثانٍ في النجف

بغداد ـ **زيد سالم**

شهدت العاصمة العراقية بغداد، أمس الجمعة، اتصالات مكثفة بين قيادات سياسية بارزة في البلاد، بهدف عقد اجتماع جديد بمدينة النجف لبحث الأزمة السياسية الراهنة، في تأكيد آخر على إخفاق الاجتماع الذي شهدته بغداد ظهر أول من أمس الخميس، بين قادة وزعماء ما يعرف بـ«الإطار التنسيقي للقوى السياسية الشيعية» من جهة، وزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر من جهة أخرى.

ومما يعكس فشل الاجتماع، مواصلة أنصار مكونات الإطار التنسيقي، أمس الجمعة، احتجاجاتها في بغداد، إذ شهد محيط المنطقة الخضراء الحكومية المحصنة وسط العاصمة تصعيداً جديداً، بعد ظهر أمس، بعد محاولة أنصار القوى الرافضة لنتائج الانتخابات، دخول المنطقة التي تضم مبنى مفوضية الانتخابات، ومقرات الحكومة والبرلمان ومؤسسات مهمة أخرى، فضلاً عن السفارة الأميركية وعدد من بعثات الدول العربية والأجنبية. لكن مصادر محلية أكدت، لـ«العربي الجديد»، أن قوات مكافحة الشغب منعت هؤلاء المحتجين من التقدم.

وكانت قد تلت اجتماع الخميس تصريحات عدة لقيادات في التيار الصدري، أكدت ضمناً عدم التوصل لأي تفاهمات حيال الأزمة الراهنة، من بينها ما أكده رئيس الهيئة السياسية للتيار الصدري أحمد المطيري، الذي قال في بيان، مساء الخميس، إن الصدر أكد خلال اجتماعه مع قادة «الإطار التنسيقي» على مسألة تشكيل «حكومة أغلبية وطنية».

ولفت المطيري إلى أن الصدر شدد على أنه «في حال رغب قادة الإطار التنسيقي بالدخول في الحكومة، فعليهم بتسليم سلاح الفصائل المسلحة للحشد الشعبي، ومحاسبة الفاسدين»، في تصويب جديد نحو مليشيات محددة تُصنف نفسها على أنها فصائل مقاومة إسلامية تمتد من طهران إلى بيروت، من بينها كتائب «حزب الله» و«حركة النجباء»، اللتان تشاركان في القتال في سورية إلى جانب قوات النظام السوري.

وتابع أن «السيد الصدر لم يذهب لمنزل السيد (زعيم تحالف الفتح هادي) العامري (حيث عُقد اجتماع الخميس) من أجل تفاهمات حكومية، وإنما لسد الذريعة على من يقولون إن التسلم الأهلي قد يتعرض للخطر».

في السياق، قال سياسيان عراقيان، أحدهما مقرّب من رجل الدين وزعيم «تيار الحكمة» عمار الحكيم، إن «اتصالات مكثفة جارية حالياً لعقد اجتماع بمدينة النجف، ويأمل القائمون على هذا الحراك أن يعقد الاجتماع الأسبوع المقبل، وبحضور المشاركين أنفسهم باجتماع بغداد أول من أمس الخميس».

وأوضح أحد المصدرين أن اجتماع النجف «سيتناول الملفات نفسها التي يسعى الجميع لبحثها، وقد يعقد في منزل الصدر بالمدينة القديمة (الحنانة) هذه المرة»، فيما أكد المصدر الآخر أن الاجتماع في حال انعقاده قد لا يشارك فيه (رئيس الوزراء الأسبق) نوري المالكي، و(زعيم حركة عصائب أهل الحق) قيس الخزعلي، بسبب ما وصفه بـ«تراكمات كثيرة أثّرت على العلاقة بين الرجلين والصدر خلال السنوات الماضية».

ونفى المصدر الآخر معلومات نشرتها وسائل إعلام عراقية محلية، نقلاً عن مصادر لم تسمها، بشأن حصول توافق على بعض المسائل الخلافية بين «الإطار التنسيقي» والصدر، من بينها تشكيل حكومة توافقية، مشيراً إلى الاتفاق فقط على تسمية لجنة من عدة أعضاء يمثلون الكتل السياسية المجتمعة، لإعداد ورقة أولية بشأن تصورات كل طرف والبحث عن نقاط التفاهم المشتركة. وشهدت بغداد، الخميس، اجتماعاً هو الأول من نوعه منذ سنوات، ضم رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، وزعيم المجلس الإسلامي الأعلى» همام حمودي، وزعيم «تيار الحكمة» عمار الحكيم، ورئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي، ورئيس «الحشد الشعبي» فالح الفياض، وزعيم حركة «عصائب أهل الحق» قيس الخزعلي، إضافة إلى قيادات أخرى، منها زعيم جماعة «جند الإمام» المسلحة احمد الأسدي، إلى جانب زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر.

وعلى عكس ما كان متوقعاً، لم يسفر الاجتماع عن عقد مؤتمر صحافي، بل انتهى بعد نحو 90 دقيقة من عقده، فيما ظهرت تسريبات من الأطراف المجتمعة، وكانت جميعها متضاربة، قبل أن يعلّق الصدر في تغريدة عبر حسابه الشخصي في موقع «تويتر»، قائلاً: «لا شرقية ولا غربية... حكومة أغلبية وطنية»، وهو ما يرفضه من حضروا الاجتماع.

في المقابل، قال مرشح عن التيار الصدري، فائز في الانتخابات الأخيرة، إن الاجتماع «لم يبحث كثيراً من الملفات المتوقع أن يبحثها اجتماع مهم مثل هذا». وأضاف في حديث مع «العربي الجديد»، مفضلاً عدم ذكر اسمه، أن «المجتمعين على ما ظهر، كانوا متفقين مسبقاً على ما سيبحثونه مع الصدر، وأيضاً على عدم إثارة أي نقطة خلافية تتسبب بتوتير الاجتماع. لذا، كانت هناك طروحات مثل ضرورة مواجهة دعوات التطبيع مع الكيان الصهيوني، وموجة العلمانية والمدنية الجديدة في العراق، فضلاً عن بحث مسألة خروج القوات الأميركية من البلاد في الموعد المقرر بنهاية الشهر الحالي، وهي كلها نقاط اتفاق، إلى جانب ملف الخدمات ودعم خطوات إنهاء أزمة الكهرباء تحديداً».

وتابع المتحدث نفسه «حسب ما نُقل إلينا، فإن النصف ساعة الأخيرة كانت الأكثر أهمية، إذ أكد خلالها الصدر على أهمية تشكيل حكومة أغلبية بصلاحيات خدمية واسعة تنقذ العراقيين وتمنع تفجّر الشارع مجدداً، وهو ما اعتبره قادة الإطار التنسيقي غير ممكن وخروج عن العرف. كما أكد هادي العامري خلال الاجتماع أن اعتراضهم على نتائج الانتخابات ليس اعتراضاً على فوز التيار الصدري، بل من أجل حصول كل الكتل على استحقاقها الانتخابي».

من جهته، قال القيادي في «الإطار التنسيقي»، وهو أحد المشاركين في الاجتماع، أحمد الأسدي، في بيان له، أمس الجمعة، إن الاجتماع «كان إيجابياً ولم يكن متوتراً». وأضاف أن الاجتماع هو «للبت الشيعي، ولم يحدث منذ عام 2007، وكان بمثابة جلسة مصارحة، وليس بروتوكولية، ولم يتطرق إلى تشكيل الحكومة وتفاصيلها».

وتابع الأسدي أن «اللقاء كان بادرة مهمة سنعمل على دعمها من أجل الوصول إلى معالجات واقعية للانسداد السياسي الحاصل في البلد». وأكد أن «حوارات تشكيل الحكومة ستبدأ بعد حسم الدعاوى بشأن الانتخابات لدى المحكمة الاتحادية»، مشيراً إلى أن جملة «لا شرقية ولا غربية»، التي قالها الصدر أخيراً «تعد مصطلحاً إسلامياً اطلقه الإمام (روح الله) الخميني ونفتخر ونفرح كثيراً حينما يردده الصدر».

بدوره، لفت رئيس حزب «المواطنة» غيث التميمي إلى أن «الاجتماع المرتقب قد لا يصل إلى نتيجة، لكن في النهاية لا بدّ من التوصل إلى حلول للأزمة الحالية، وقد لا تنعجل المحكمة الاتحادية في المصادقة على نتائج الانتخابات لحين ظهور بوادر اتفاق».

وأوضح التميمي، في اتصال مع «العربي الجديد»، أن «الصدر يركز على أسلحة الفصائل العراقية، وهو أمر مهم وخطير بالنسبة للفصائل التي لا تمتلك الجماهير أو النفوذ السياسي أو التأثير الاجتماعي».

اظهرت الانتخابات حفاظ التيار الصدري على شعبيته (أحمد الربيعي/فرانس برس)

تشتت الخاسرين؟

قال رئيس مركز «التفكير السياسي» للأبحاث، إحسان الشمري، في حديث مع «العربي الجديد»، إنه «وفقاً لمعلومات مؤكدة، كان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر واضحاً خلال اجتماع الخميس، بأنه يريد السيطرة على الحكومة، وهو ما رفضته قوى الإطار التنسيقي». وأشار إلى أن جزءاً من القوى الخاسرة المنضوية في «الإطار التنسيقي» قد يلجأ إلى التماهي مع خيارات الصدر، وجزءا يذهب باتجاه المعارضة من دون اللجوء لأي خيارات أخرى.

الحدث

بعد أكثر من شهر على الأزمة بين السعودية ولبنان، قدّم وزير الإعلام اللبناني جورج قرداحي استقالته أمس الجمعة، وذلك بالتزامن مع زيارة للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى جدة اليوم السبت، لتكون الاستقالة بمثابة ورقة تفاوضية بيده لتهدئة التوتر القائم

نفى قرداحي وجود تسوية حكومية مرتبطة باستقالته (آلور عمرو/فرانس برس)

استقالة جورج قرداحي

ورقة تفاوضية بيد ماكرون في السعودية

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

تحت عنوان توفير فرصة لحل الأزمة بين لبنان والسعودية، أعلن وزير الإعلام اللبناني جورج قرداحي استقالته من منصبه أمس الجمعة، بعد أكثر من شهر على الأزمة التي تفجّرت بين بيروت والرياض إثر تصريحات لقرداحي جاءت قبل توليه منصبه وانتقد فيها الحرب في اليمن ووصفها بـ«العبثية» و«العدوان» من قبل التحالف الذي تقوده السعودية، لترد الرياض بسحب سفيرها من بيروت في 29 أكتوبر/تشرين الأول، ووقف كل الواردات اللبنانية إلى أراضيها، وهو تحرك انضمت إليه الإمارات والبحرين والكويت لاحقاً. وتأتي استقالة قرداحي متزامنة مع جولة خليجية للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بدأت أمس الجمعة من الإمارات وقطر ويُتوقع أن يكون الملف اللبناني أبرز القضايا على أجندتها، مع تسريبات عن أن ماكرون طلب الحصول على «شيء ما» ليكون بمثابة ورقة تفاوضية خلال لقاءاته الخليجية، ولا سيما مع ولي عهد السعودية محمد بن سلمان، اليوم السبت، لتشكّل الاستقالة المتوقعة منذ بداية الأزمة دفعاً للرئيس الفرنسي للتفاوض نحو تهدئة التوتر السعودي اللبناني. في المقابل، فإن التفاؤل بإمكان تهدئة «الغضب» السعودي تجاه لبنان، لا ينعكس تفاؤلاً بحلحلة أزمة الحكومة اللبنانية المعطلة منذ نحو شهرين، فعودة مجلس الوزراء للانعقاد تبدو مرتبطة بالتحقيقات في انفجار مرفأ بيروت الذي وقع في 4 أغسطس/آب 2020، خصوصاً مع المطالب الواضحة من حزب الله وحلفائه بإطاحة المحقق العدلي في القضية القاضي طارق البيطار، وهو ما كرره نائب الأمين العام للحزب نعيم قاسم بدعوته الحكومة، في حديث مع تلفزيون العربي، لمعالجة ما وصفه بتسلّط البيطار.

وأعلن قرداحي في مؤتمر صحافي أمس، استقالته من منصبه كوزير للإعلام، مشدداً على أنه لم يقصد الإساءة إلى السعودية في تصريحاته التي أثارت الأزمة، بل كانت دعوته لوقف الحرب في اليمن. ولفت قرداحي إلى تطورات جديدة تتمثل خصوصاً بزيارة ماكرون إلى السعودية، مضيفاً «فهمت من رئيس الحكومة نجيب ميقاتي الذي قابلته (يوم الأربعاء الماضي) بناء على طلبه أن الفرنسيين يرغبون في أن تكون هناك استقالة لي تسبق زيارة ماكرون وتساعد ربما على فتح حوار مع المسؤولين السعوديين حول لبنان ومستقبل العلاقات اللبنانية السعودية». وكانت وكالة «فرانس برس» قد نقلت عن مسؤول رفيع المستوى لم تكشف هويته، أن «ماكرون أخبر ميقاتي قبل زيارة الخليج: إذا كنت تريدني أن أتحدث عن لبنان عندما أكون هناك، فعليك أن تعطيني شيئاً». وتابع المصدر «لم يقل ماذا يتوقع لكن ميقاتي فهم الأمر».

واعلن قرداحي أنه قرر الاستقالة حرصاً على استغلال هذه الفرصة الواعدة والمتاحة مع زيارة ماكرون، متمنياً «أفضل العلاقات بين لبنان ومحيطه العربي، خصوصاً الخليج». وأضاف أن الخيار تُرك له شخصياً «وقررتُ أن الوقت مناسب الآن لتقديم شيء يُخرج لبنان من هذه الأزمة»، مشدداً على أنه لم يقصد من كلامه عن حرب اليمن «الإساءة إلى أحد، بل كانت دعوة لوقف الحرب، فهذه الحرب لن تستمر إلى الأبد وسيجلس يوماً الجميع إلى طاولة واحدة».

وفي تصريحات أخرى لـ«العربي الجديد»، أكد قرداحي أن استقالته أتت تجاوباً مع تمنّي ميقاتي، مضيفاً «قد لا تكون مضمونة النتائج، لكن هناك وعوداً في أن تُطرح مسألة لبنان والعلاقات اللبنانية السعودية في زيارة الرئيس الفرنسي إلى الرياض، وهناك تفاؤل في أن تسفر عن نتائج إيجابية لمصلحة لبنان والعلاقات المتبادلة وهذه فرصة يجب ألا نفوتها».

ونفى قرداحي أن تكون هناك أي تسوية مرتبطة باستقالته، مشدداً على أنها اتُّخذت بقرار فردي. وجاء ذلك في معرض ما يُحكى عن تفاهمات بين قوى سياسية، ولا سيما المرتبطة بملف التحقيقات بانفجار بيروت، والمحقق العدلي القاضي طارق البيطار الذي يتمسك «حزب الله» و«حركة أمل» و«التيار المردة» بموقفهم لناحية إبعاد البيطار عن الملف كشرط لعودة مجلس الوزراء إلى الانعقاد. وأشار قرداحي إلى أن المشكلة حول البيطار لم تحلّ بعد «ولا أعرف إذا كانت ستحلّ قريباً، واعتقد أن الحكومة ما تزال أمام المشكلة التي تحول دون عقد جلسات لمجلس الوزراء».

وبعيد استقالة قرداحي، شدد رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي على أن «استقالة قرداحي كانت ضرورية بعد الأزمة التي نشأت مع السعودية وعدد من دول مجلس التعاون الخليجي، ومن شأنها أن تفتح باباً لمعالجة إشكالية العلاقة مع الأشقاء في المملكة ودول الخليج، بعد تراكمات وتباينات حصلت في السنوات الماضية».

أما رئيس الجمهورية ميشال عون، فاعرب عقب تسلمه رسالة الاستقالة من قرداحي وتوقيعها، عن أمله في أن «تضع الاستقالة حداً للخلل الذي اعترى العلاقات اللبنانية – الخليجية»، مؤكداً حرص لبنان على إقامة أفضل العلاقات مع الدول العربية.

من جهته، أعرب ماكرون في تصريحات من دبي أمس عن أمله في أن يتمكن من تحقيق تقدم بشأن لبنان خلال الساعات المقبلة، مضيفاً «سنفعل ما في وسعنا لإعادة إشراك منطقة الخليج من أجل صالح لبنان». وبدا ماكرون أمس الجمعة جولة خليجية بدأها من دبي، قبل أن يتوجه إلى الدوحة مساء، ومن ثم اليوم السبت إلى مدينة جدة السعودية، حيث سيلتقي ولي العهد محمد بن سلمان، مع توقعات بأن تحضر الأزمة اللبنانية كبند أساسي في اللقاء. وبحسب قصر الإليزيه، سيعقد ماكرون «لقاء معمقاً» مع بن سلمان. فيما نقلت وسائل إعلام عن مسؤول بارز في الرئاسة الفرنسية، في وقت سابق من هذا الأسبوع، أن ماكرون سيناقش تعزيز التعاون مع السعودية ودول الخليج الأخرى «لمنع لبنان من الغرق أكثر من ذلك».

لكن على الرغم من الفرصة التي توفرها الاستقالة كمنطلق للدفع نحو تهدئة التوترات القائمة، إلا أن الشكوك تبقى كبيرة بنجاح ماكرون في إقناع الرياض بالعودة إلى العلاقات الطبيعية مع بيروت، وهو ما ألمح إليه نائب الأمين العام لحزب الله نعيم قاسم، الذي قال في حديث مع التلفزيون العربي مساء الخميس، إنه كان هناك «مطلب مباشر باستقالة وزير الإعلام جورج قرداحي من دون أي تعهدات أو وعود في المقابل»، واتهم قاسم السعودية بـ«الرغبة في التحكّم بالمسار السياسي في لبنان»، قائلاً إنها بادرت بافتعال المشكلة مع بلاده، على الرغم من الموقف الحكومي في لبنان المتعاون مع الدول الخليجية.

جورج قرداحي: فهمت أن الفرنسيين يرغبون باستقالتي

أمل ماكرون في أن يتمكن من تحقيق تقدم بشأن لبنان

ضبط الحدود

أكد رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي، أمس الجمعة، أن «الحكومة عازمة على التشدد في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضبط الحدود البحرية والبرية ومنع كل أنواع تهريب الممنوعات الذي يضرّ بأمن الدول العربية الشقيقة وخصوصيتها، ولا سيما منها دول الخليج والسعودية بشكل خاص».

تقرير

جولة ماكرون الخليجية: توسيع التعاون السياسي والعسكري

ملفات عديدة حملها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في جولته الخليجية التي بدأها أمس، لتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي

بين تحقيق المصالح الاقتصادية الفرنسية عبر صفقات أسلحة، وبحث القضايا السياسية الأساسية من مفاوضات فيينا النووية، إلى التطورات الليبية، والأزمة بين لبنان والسعودية، تمحورت جولة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الخليجية، التي بدأها أمس الجمعة في دبي قبل أن ينتقل إلى الدوحة، ويستكملها اليوم السبت في جدة، وذلك في محاولة من ماكرون لتقديم باريس كشريك أساسي وقوة توازن من خلال تعزيز الحوار بين مختلف الفاعلين.

وبدأ ماكرون جولته الخليجية أمس من دبي حيث جرى توقيع اتفاقية مع الإمارات التي ستشتري 80 طائرة مقاتلة من طراز رافال، و12 طائرة مروحية من طراز كاراكال. وتبلغ قيمة العقدين بحسب الرئاسة الفرنسية 17 مليار يورو. وتم التوقيع على الاتفاقية بينما كان ماكرون يجري محادثات مع ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد في موقع إكسبو 2020 دبي. واعتبر ماكرون في حديث مع تلفزيون العربي، لمعالجة ما وصفه بتسلّط البيطار.

وأعلن قرداحي في مؤتمر صحافي أمس، استقالته من منصبه كوزير للإعلام، مشدداً على أنه لم يقصد الإساءة إلى السعودية في تصريحاته التي أثارت الأزمة، بل كانت دعوته لوقف الحرب في اليمن. ولفت قرداحي إلى تطورات جديدة تتمثل خصوصاً بزيارة ماكرون إلى السعودية، مضيفاً «فهمت من رئيس الحكومة نجيب ميقاتي الذي قابلته (يوم الأربعاء الماضي) بناء على طلبه أن الفرنسيين يرغبون في أن تكون هناك استقالة لي تسبق زيارة ماكرون وتساعد ربما على فتح حوار مع المسؤولين السعوديين حول لبنان ومستقبل العلاقات اللبنانية السعودية». وكانت وكالة «فرانس برس» قد نقلت عن مسؤول رفيع المستوى لم تكشف هويته، أن «ماكرون أخبر ميقاتي قبل زيارة الخليج: إذا كنت تريدني أن أتحدث عن لبنان عندما أكون هناك، فعليك أن تعطيني شيئاً». وتابع المصدر «لم يقل ماذا يتوقع لكن ميقاتي فهم الأمر».

واعلن قرداحي أنه قرر الاستقالة حرصاً على استغلال هذه الفرصة الواعدة والمتاحة مع زيارة ماكرون، متمنياً «أفضل العلاقات بين لبنان ومحيطه العربي، خصوصاً الخليج». وأضاف أن الخيار تُرك له شخصياً «وقررتُ أن الوقت مناسب الآن لتقديم شيء يُخرج لبنان من هذه الأزمة»، مشدداً على أنه لم يقصد من كلامه عن حرب اليمن «الإساءة إلى أحد، بل كانت دعوة لوقف الحرب، فهذه الحرب لن تستمر إلى الأبد وسيجلس يوماً الجميع إلى طاولة واحدة».

وفي تصريحات أخرى لـ«العربي الجديد»، أكد قرداحي أن استقالته أتت تجاوباً مع تمنّي ميقاتي، مضيفاً «قد لا تكون مضمونة النتائج، لكن هناك وعوداً في أن تُطرح مسألة لبنان والعلاقات اللبنانية السعودية في زيارة الرئيس الفرنسي إلى الرياض، وهناك تفاؤل في أن تسفر عن نتائج إيجابية لمصلحة لبنان والعلاقات المتبادلة وهذه فرصة يجب ألا نفوتها».

ونفى قرداحي أن تكون هناك أي تسوية مرتبطة باستقالته، مشدداً على أنها اتُّخذت بقرار فردي. وجاء ذلك في معرض ما يُحكى عن تفاهمات بين قوى سياسية، ولا سيما المرتبطة بملف التحقيقات بانفجار بيروت، والمحقق العدلي القاضي طارق البيطار الذي يتمسك «حزب الله» و«حركة أمل» و«التيار المردة» بموقفهم لناحية إبعاد البيطار عن الملف كشرط لعودة مجلس الوزراء إلى الانعقاد. وأشار قرداحي إلى أن المشكلة حول البيطار لم تحلّ بعد «ولا أعرف إذا كانت ستحلّ قريباً، واعتقد أن الحكومة ما تزال أمام المشكلة التي تحول دون عقد جلسات لمجلس الوزراء».

وبعيد استقالة قرداحي، شدد رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي على أن «استقالة قرداحي كانت ضرورية بعد الأزمة التي نشأت مع السعودية وعدد من دول مجلس التعاون الخليجي، ومن شأنها أن تفتح باباً لمعالجة إشكالية العلاقة مع الأشقاء في المملكة ودول الخليج، بعد تراكمات وتباينات حصلت في السنوات الماضية».

أما رئيس الجمهورية ميشال عون، فاعرب عقب تسلمه رسالة الاستقالة من قرداحي وتوقيعها، عن أمله في أن «تضع الاستقالة حداً للخلل الذي اعترى العلاقات اللبنانية – الخليجية»، مؤكداً حرص لبنان على إقامة أفضل العلاقات مع الدول العربية.

من جهته، أعرب ماكرون في تصريحات من دبي أمس عن أمله في أن يتمكن من تحقيق تقدم بشأن لبنان خلال الساعات المقبلة، مضيفاً «سنفعل ما في وسعنا لإعادة إشراك منطقة الخليج من أجل صالح لبنان». وبدا ماكرون أمس الجمعة جولة خليجية بدأها من دبي، قبل أن يتوجه إلى الدوحة مساء، ومن ثم اليوم السبت إلى مدينة جدة السعودية، حيث سيلتقي ولي العهد محمد بن سلمان، مع توقعات بأن تحضر الأزمة اللبنانية كبند أساسي في اللقاء. وبحسب قصر الإليزيه، سيعقد ماكرون «لقاء معمقاً» مع بن سلمان. فيما نقلت وسائل إعلام عن مسؤول بارز في الرئاسة الفرنسية، في وقت سابق من هذا الأسبوع، أن ماكرون سيناقش تعزيز التعاون مع السعودية ودول الخليج الأخرى «لمنع لبنان من الغرق أكثر من ذلك».

لكن على الرغم من الفرصة التي توفرها الاستقالة كمنطلق للدفع نحو تهدئة التوترات القائمة، إلا أن الشكوك تبقى كبيرة بنجاح ماكرون في إقناع الرياض بالعودة إلى العلاقات الطبيعية مع بيروت، وهو ما ألمح إليه نائب الأمين العام لحزب الله نعيم قاسم، الذي قال في حديث مع التلفزيون العربي مساء الخميس، إنه كان هناك «مطلب مباشر باستقالة وزير الإعلام جورج قرداحي من دون أي تعهدات أو وعود في المقابل»، واتهم قاسم السعودية بـ«الرغبة في التحكّم بالمسار السياسي في لبنان»، قائلاً إنها بادرت بافتعال المشكلة مع بلاده، على الرغم من الموقف الحكومي في لبنان المتعاون مع الدول الخليجية.

جورج قرداحي: فهمت أن الفرنسيين يرغبون باستقالتي

أمل ماكرون في أن يتمكن من تحقيق تقدم بشأن لبنان

زار ماكرون إكسبو دبي (طوماس سامسون/فرانس برس)

الاتفاقية بأنها تأكيد أن أبوظبي ترى في باريس «شريكاً قوياً» يفي بتعهداته ويمكن الاعتماد عليه. وقال ماكرون لصحافيين في دبي «في الوقت الذي أثاروا (الإماراتيون) فيه بلا شك المزيد من التساؤلات حول شركاء تاريخيين آخرين، اعتقد أن هذا (الاتفاق) يقوّي موقع فرنسا». وقالت وزارة الدفاع الفرنسية إن الصفقة هي أكبر عقد تصدير أسلحة لفرنسا على الإطلاق. وفي معرض بيانها للإعلان عن صفقة المروحيات، قالت الوزارة إن البلدين يتقاسمان الهدف المتمثل في استخدام «معدات دفاعية مماثلة»، حتى يتمكنا من العمل معا بشكل أوثق، و«تعزيز التعاون العملياتي بين قواتنا المسلحة». وستعزز هذه الصفقة صناعة الدفاع الفرنسية، بعد انهيار عقد بقيمة 66 مليار دولار مع أستراليا لشراء 12 غواصة فرنسية.

بعدها انتقل ماكرون إلى الدوحة حيث التقى أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، بعدما وصل مساء إلى الدوحة، واستقبله وزير المواصلات جاسم بن سيف السليطي وسفير قطر لدى فرنسا علي بن جاسم آل ثاني، والسفير الفرنسي لدى الدوحة فرانك جيلي.

ويستكمل ماكرون جولته بزيارة جدة السعودية اليوم السبت، إذ يلتقي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان. وبحسب الإليزيه، يعقد ماكرون «لقاء معمقاً» مع ولي العهد السعودي. وأكدت الرئاسة الفرنسية أن «المملكة لاعب رئيسي في المنطقة»، موضحة «لا يمكننا تخيل أن تكون لدينا سياسة طموحة (في الشرق الأوسط) من دون حوار معمق» مع المملكة. واعتبر ماكرون في تصريحات أمس من دبي أنه من الضروري الحوار مع السعودية «أكبر دولة خليجية من حيث الحجم» للتمكن من «العمل على استقرار المنطقة». وقال هذا «لا يعني أننا راضون»، في إشارة إلى قضية قتل الإعلامي السعودي جمال خاشقجي عام 2018. وتابع أن «فرنسا لها دور تلعبه في المنطقة، ولكن كيف لها أن تعمل من أجل استقرار المنطقة والتعامل مع ملف لبنان والعديد من المواضيع مع تجاهل الدولة الخليجية الأولى من حيث الجغرافيا والحجم». وأضاف «نظل شريكا متطلباً لكن يجب أن نتحدث مع بعضنا بعضا ونبقى منخرطين» في المنطقة «وإلا فلن يكون من الممكن الحوار».

وكان الإليزيه قد أكد قبل الزيارة أن ماكرون «يواصل التزامه» منذ بدء ولايته الرئاسية بـ«المساهمة في استقرار» المنطقة الممتدة من «المتوسط حتى الخليج». وأوضح أحد مستشاري الرئيس أن فرنسا تقدم نفسها «كقوة توازن من خلال تعزيز الحوار مع وبين مختلف الفاعلين» في المنطقة و«كشريك أساسي وموثوق». كما قال مسؤول كبير في الرئاسة الفرنسية تحدث للصحافيين قبل الجولة، إن ماكرون «سيواصل دفع ودعم الجهود التي تسهم في استقرار المنطقة، من البحر الأبيض المتوسط إلى الخليج». وأضاف أنه «ستتم مناقشة التوترات الخليجية، لا سيما إحياء المحادثات بشأن الاتفاق النووي. وتابع: «هذا موضوع ساخن»، وسيتحدث ماكرون عنه مع قادة الخليج، الذين «يهتمون بشكل مباشر بهذا الموضوع، مثلنا جميعاً، ولكن أيضاً لأنهم جيران (لإيران)».

وتعليقاً على هذه الجولة الخليجية، قالت الخبيرة في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والخليج بمعهد الشؤون الدولية في روما سيلفيا كولومبو، لوكالة «أسوشييتد برس»، إن «ماكرون يبرز بين قادة الاتحاد الأوروبي برغبته في أن يكون في دائرة الضوء، لقيادة السياسة الخارجية ودفع الأمور إلى الأمام». لكن كولومبو لفتت إلى أن ماكرون يسعى في المقام الأول لتحقيق المصالح التجارية الفرنسية، مضيفة «لديه فكرة واضحة للغاية أنه يجب أن يذهب حيث يريده مجتمع الأعمال أن يذهب، حيث يمكن لفرنسا أن تحقق مكاسب اقتصادية».

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

قضية

تشير الدعوة التي أطلقها رئيس مجلس الشورى اليمني ونائب رئيس البرلمان، لتشكيل «تحالف إنقاذ وطني»، وما أثارته من انتقادات إلى حالة التخبط التي تعيشها الشرعية وأركانها

اليمن الدعوة لـ«تحالف إنقاذ»

تخبط سياسي داخل الشرعية وصحوة في الوقت الضائع

زكريا الكمالي

لم تنجح الدعوة لـ«تحالف إنقاذ وطني» والتي أطلقها مسؤولون بارزون في الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً أخيراً، في تحريك المياه الراكدة للمشهد السياسي المشوّه منذ 7 سنوات، بقدر ما كشفت عن تصدّع «الشرعية»، ومحاولة بعض القادة المحسوبين عليها استثمار حالة التيه الذي تعيشه، لتسويق أنفسهم حتى ولو كان ذلك عبر خطوات بعيدة عن الواقع.

ومنذ أواخر الأسبوع الماضي، أثارت الدعوة المشتركة التي أطلقها رئيس مجلس الشورى، أحمد عبيد بن دغر، ونائب رئيس البرلمان، عبد العزيز جباري، لتشكيل تحالف إنقاذ وطني يوقف الحرب ويؤسس لعملية سلام، حالة من الجلبة في المشهد اليمني المليء، وردود أفعال واسعة، ما زالت تتوالى.

وباستثناء جدل في وسائل التواصل الاجتماعي وتصريحات مندّدة، لم تحقق الدعوة المفاجئة التي روّجت حصولها على دعم مصري، أي نتائج ملموسة، ففي حين انهالت الانتقادات من القوى والمكونات السياسية والدوائر الرسمية الموالية للحكومة الشرعية، بدت جماعة الحوثيين شامتة، ولم تبادر لالتقاط الدعوة للحوار، بل اعتبرت ما أعلنه بن دغر وجباري بمثابة دليل على صواب موقفها من «انتهازية التحالف الذي تقوده السعودية وانحراف أهدافه». وغداة انتقادات من حزب المؤتمر الشعبي العام وهيئة رئاسة البرلمان ووزارة الدفاع، خرج حزب التجمع اليمني للإصلاح الإسلامي، الذي كان يُتهم بتبني القياديين المعدمين، فيما لفت إلى أن الشعوب الحية «لا ترضى بالقهر طويلاً»، أشار بن دغر إلى أن ما يحدث في اليمن «قهر وضيم وتهديد حقيقي لثلاثين مليوناً؛ الحوثيون وإيران سببه الأول، وبعض التحالف سببه الآخر»، في إشارة ضمنية إلى الدور الإماراتي في اليمن وأجندة التقسيم من خلال دعم المجلس الانتقالي الجنوبي. ويبدو الثنائي مصمماً على المضي قدماً في تأسيس تحالف الإنقاذ، وقد أعلن نائب رئيس البرلمان، عبد العزيز جباري، أخيراً، أنهما سيعودان إلى اليمن خلال الفترة المقبلة من أجل بحث ترتيبات إطلاق التحالف الغامض.

ولم تكن الشواهد التي سردها البيان المشترك لرئيس مجلس الشورى ونائب رئيس البرلمان شيئاً صادماً بالنسبة للشارع اليمني، فالوضع الكارثي على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لم يعد خافياً على أي متابع للمشهد. لكن مكمن الغرابة كان في أن من يدعو لتشكيل تحالف إنقاذ، هما اثنان من أبرز أقطاب الحكومة الشرعية. ففي حين تقلّد أحمد عبيد بن دغر منصب رئيس الحكومة منذ أولى سنوات الحرب وحتى أواخر عام 2018، قبل أن يعود إلى مقعد رئيس مجلس الشورى مطلع عام 2020، شغل البرلماني المثير للجدل، عبد العزيز جباري، منصب نائب لرئيس الحكومة ثم أصبح مستشاراً سياسياً لرئيس الجمهورية قبل أن يتم تعيينه نائباً لرئيس البرلمان في إبريل/ نيسان 2019، بعد تفعيل مجلس النواب الموالي للشرعية، ووفقاً لمصادر سياسية مطلعة على عملية السلام في اليمن، فإن التصريحات التي أطلقها بن دغر وجباري لا تحظى بأي دعم دولي أو أممي، كون الرجلين لا يحظيان بثقة الأغلبية في الملف اليمني؛ إقليمياً أو دولياً.

وقالت المصادر لـ«العربي الجديد» إنه «من الواضح أن الخطوة كانت غير محسوبة، بل هي محاولة لاستثمار احتقان الشارع عقب الانهيار المريع للعملة، فلا وجود لأي تنسيق مع قوى وطنية فاعلة وذات قواعد شعبية كبيرة بمقدورها تبني هذه المبادرة على الأرض، ولا مؤشرات على وجود أي دعم أممي أو دولي لها». وأشارت المصادر إلى أن المبادرة «تحاول استثمار الأنباء التي تتحدث عن تقسيم اليمن، وذلك بتأليب الشارع على الرئيس عبد ربه منصور هادي والشرعية، بالقول إن الشرعية تتمثل باليمن الواحد وليس بشخص الرئيس». ولطالما ظهر أحمد عبيد بن دغر بمظهر الحريص على وحدة اليمن، من خلال بيانات سابقة له، كان يعمل على كتابتها بنفسه، ودائما ما كان يبدو فيها أكثر جرأة بمواقفه ضد السعودية والإمارات. من جهته، اعتبر المدير التنفيذي لمركز صنعاء للدراسات، ماجد المذحجي، في تغريدة على «تويتر»، أن بيان جباري وبن دغر «كانت له ارتدادات عدة، إذ نشط الجدل الموسمي بين دعاة السلام وخصومهم، وأثار مخاوف السعودية وغضبها، وأخاف هادي وأصابه بالتوتر، وقال المذحجي إن من ارتدادات البيان أنه «دفع أيضاً بانقسامات إضافية لشرعية ضعيفة، وحشر مصر في المنتصف بدون سبب».

وبعيداً عن الجانب السياسي، تلقى المرابطون في جبهات القتال التصريحات التي أطلقها بن دغر وجباري، حول فشل الخيار العسكري بنوع من الصدمة، خصوصاً أن هذه التصريحات جاءت في وقت بدأت فيه القوات الحكومية باستعادة زمام المبادرة في مأرب وشرقي شبوة والساحل الغربي. وقال مصدر عسكري في مأرب لـ«العربي الجديد»، إن المواقف التي أطلقها رئيس مجلس الشورى أحمد عبيد بن دغر، ونائب رئيس البرلمان عبد العزيز جباري «جاءت كطعنة من داخل معكّن الحكومة الشرعية، وفي توقيت غير ملائم إطلاقاً، بل في لحظات يحتاج الجيش فيها لمزيد من المعنويات». كما تزامنت الدعوة الرافضة لاستمرار الخيار العسكري، مع تطورات نوعية أخرى، عاد فيها التحالف الذي تقوده السعودية لتقديم إسناد نوعي للمعركة.

لم تحقق الدعوة أي نتائج ملموسة فيما بدا الحوثيون شامتين

يخطط بن دغر وجباري للعودة إلى اليمن لبحث مشروعهما

شرق غرب

الفيليبين: مقتل زعيم للمتشددين

أعلن مسؤولون عسكريون فيليبينيون، أمس الجمعة، أن القوات الفيليبينية قتلت أحد زعماء المتشددين، وأربعة من رجاله، في أحدث انتكاسة للمسلحين المتشددين، المتحالفين مع «داعش». وأوضحوا أنه تم قتل عاصم كاريندا وأربعة في اشتباك بجنوب البلاد. وكانت مجموعات متشددة أعلنت ولاءها لتنظيم «داعش»، على الرغم من اتفاق سلام وقع في العام 2014 بين الحكومة و«جبهة مورو للتحرير».

(أسوشييتد برس)

تونس: لا تنافس بشأن عضوية مجلس الأمن الافريقي

نفت وزارة الخارجية التونسية، أمس الجمعة، وجود تنافس أو تضارب بين مرشحها ومرشح دولة أخرى، لم تسمها، لعضوية مجلس السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي. وكانت تقارير إعلامية تداولت نبأ دعم ليبيا لمرشح المغرب على حساب تونس. وأوضحت الخارجية التونسية، في بيان، أن «تونس ترشحت لعضوية مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي لولاية السنتين، وهي الدولة المغاربية الوحيدة التي ترشحت، حتى الآن، في هذه الفئة، ولا علاقة لها بترشح دولة مغاربية شقيقة (المغرب) لولاية الثلاث سنوات».

(العربي الجديد)

البوسنة: اعتقال 7 للاشتباه بارتكابهم جرائم حرب

أعلنت وكالة الأمن في البوسنة، أمس الجمعة، أن الشرطة أوقفت سبعة أشخاص، يشتبه بارتكابهم جرائم حرب ضد المدنيين خلال الحرب بين 1992 و1995. وأوضحت، في بيان، أنه تم القبض على المجموعة في بلدتي بيلجينا وسوكولاك بشرق البلاد. وأشارت إلى أن المجموعة ستسلم إلى النيابة العامة.

(أسوشييتد برس)

خاص

في وقت لم يُحسم فيه بعد ما إذا كان الحكم القضائي بإعادة سيف الإسلام القذافي إلى السباق الانتخابي في ليبيا، نهائياً أم سيتم الطعن فيه، تكشف الكواليس عن دور أساسي أدته مصر في سياق دعمه في الانتخابات الرئاسية المقررة في 24 ديسمبر/كانون الأول الحالي.

فالقاهرة، التي استقبلت سيف الإسلام قبل إعلان ترشحه، وجدت فيه شخصية ترتاح لها، وتحظى بقبول حلفاء آخرين، وذلك فيما كانت العلاقات مع خليفة حفتر تصل إلى طريق مسدود، وفق ما تكشف مصادر مطلعة لـ«العربي الجديد»

إعادة القذافي للسباق الرئاسي

دور مصري وانتظار القرار القضائي

القاهرة، طرابلس ـ **العربي الجديد**

بعد قرار محكمة استئناف سبها جنوبي ليبيا، أول من أمس الخميس، قبول الطعن المقدم من سيف الإسلام القذافي، نجل العقيد الليبي الراحل معمر القذافي، على استبعاده من قائمة المرشحين للانتخابات الرئاسية التي تجري في 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل، وإعلانها إعادته إلى المنافسة، يُنتظر الموقف القضائي من هذا التطور. وفيما لم تعلن المفوضية العليا للانتخابات الليبية عن موقفها، كما لم يقرر المجلس الأعلى للقضاء إذا ما كان حكم محكمة سبها ابتدائياً، أم نهائياً ولا يمكن الاستئناف عليه، فإن مصادر مقربة من الإدارة القانونية في المفوضية، كشفت لـ«العربي الجديد»، عن اتصالات بين مجلس القضاء والمفوضية بشأن إمكانية تولي إدارة القضايا في المحكمة العليا الطعن بقرار محكمة سبها، استناداً إلى كتاب وكيل إدارة القضايا في مجلس القضاء إلى رؤساء فروع إدارته في المحاكم. واطلعت «العربي الجديد» على نص الكتاب الموجه يوم الثلاثاء الماضي، بشأن اختصاص رؤساء الفروع في «الطعن بكافة الأحكام الصادرة في الطعون الانتخابية من اللجان الابتدائية ضد المفوضية العليا للانتخابات أمام اللجان الاستئنافية»، كون المفوضية جهة إدارية، فيما تتولى إدارة القضايا وفروعها في محاكم البلاد تقديم الدفوع والمرافعات عن إدارات الدولة. لكن مجلس القضاء والمفوضية لم يتوصلا إلى رأي قطعي حتى الآن حيال محكمة سبها، وفقاً للمصادر، إذ يواجهان أيضاً مسائل قانونية معقدة أخرى، أهمها الحكم الصادر عن محكمة الزاوية بشأن استبعاد حفتر من القائمة الانتخابية. في غضون ذلك، كشفت مصادر ليبية مطلعة على الاتصالات التي تجريها مصر مع الأطراف الليبية المختلفة، عن أن القذافي زار مصر قبيل إعلان ترشحه للانتخابات الرئاسية، والتقى خلال زيارته غير المعلنة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورئيس المخابرات العامة اللواء عباس كامل. وقالت المصادر، لـ«العربي الجديد»، إن الزيارة التي قام بها نجل القذافي إلى مصر، جاءت بتنسيق من أحمد قذاف الدم، منسق العلاقات الليبية المصرية السابق، وابن عم معمر القذافي، والذي كان يُصنف ضمن دائرة كبار المسؤولين الأمنيين في النظام الليبي، وأحد أهم «رجال الخيمة»، وهو التعبير الذي يُقصد به الحلقة الضيقة من المسؤولين الذين يحظون بثقة القذافي، والذي يعيش في القاهرة منذ سنوات تحت رعاية النظام المصري.

وأكدت المصادر أن لقاء سيف الإسلام القذافي بالمسؤولين المصريين «حسم اختيار القاهرة لمرشحها في الانتخابات الرئاسية المقررة في 24 ديسمبر/كانون الأول الحالي، وكان له دور كبير في إعادته للسباق الانتخابي بعد قرار استبعاده»، مضيفة أن «مصر وجدت أخيراً ضالتها في سيف الإسلام القذافي، كشخصية يتفق عليها النظام الحاكم ويرتاح لها، كما يتفق عليها حلفاء آخرون، خصوصاً روسيا». وتابعت أن من ضمن الأسباب التي حسمت اختيار القاهرة لنجل القذافي هو «وصول العلاقات مع اللواء المتقاعد خليفة حفتر إلى طريق مسدود، لا يمكن إعادته»، على حد تعبير أحد المصادر، الذي أكد أن القاهرة «غضبت من حفتر عندما حاول الاتفاق مع الإماراتيين من دون علم مصر، ومنذ ذلك الحين والعلاقات بينهما شبه مقطوعة»، لافتة إلى «إشارة حفتر في كلمة بمناسبة إعلان ترشحه للدول الصديقة، والتي كان يقصد بها الإمارات».

وتابع المصدر أن القاهرة «أصبحت متمسكة الآن بسيف الإسلام القذافي كواحد من المسكر الذي تنتمي إليه مصر، والذي كان متخفظاً منذ البدأية على إطاحة معمر القذافي من الحكم في ليبيا»، مشيراً إلى أن «مصر تدخّلت إلى جانب جهات ودول أخرى من أجل إعادة سيف الإسلام».

وقال المصدر إن أحمد قذاف الدم، والذي يدير أعمالاً لعائلة القذافي من مصر يصل حجم الاستثمارات فيها إلى عشرات مليارات الدولارات، كان له دور بارز في إعادة سيف الإسلام إلى سباق الانتخابات الرئاسية، وإنه «هدد باللجوء للعنف والسلاح، لو تم استبعاد نجل القذافي من الانتخابات، وأنها لن تجرى». وأضاف المصدر أن مصر نقلت هذا الكلام إلى «المليشيات المسيطرة على مصراتة، والأخيرة التزمت بالاتفاق مع مصر».

من جهة أخرى، قال مصدر ليبي تحدث لـ«العربي الجديد»، إنه «تم التباحث خلال لقاء سيف الإسلام القذافي بالمسؤولين المصريين، حول عدد من القضايا بينها الإعمار في ليبيا وحصة من البترول الذي تصدره ليبيا». وعلى الرغم من أن تركيا تسيطر على المشاريع الأكبر في ليبيا، مثل مشروع إنشاء خط سكك حديدية، والذي تأجّل بعد إسقاط معمر القذافي، إلّا أن مصر دائماً ما كانت تطالب في المؤتمرات التي تقام حول ليبيا بضمانات دولية لحجز حصتها في إعادة الإعمار. وكانت مليشيات تابعة لحفتر، قد حاصرت الإثنين الماضي، وللمرة الثانية، مقر محكمة سبها (جنوبي)، ومنعت الموظفين من الدخول، لمنع انعقاد جلسة للنظر في طعن قدّمه القذافي بقرار منعه من الترشح للانتخابات الرئاسية المقرّرة الشهر المقبل. ووفقاً لشهود عيان تحدثوا لـ«العربي الجديد»، فإن مسلحين يستقلون سيارات تحمل شارة المليشيا 115 مشاة، إحدى فصائل لواء طارق بن زياد، أكبر مليشيات حفتر، قاموا بالانتشار في محيط المحكمة قبيل بدء الدوام الرسمي للمحكمة، صباح الإثنين. وقال المصدر الليبي إن «تدخّلات مصرية وروسية، ساعدت على حل الأزمة وسمحت للمحكمة بالانعقاد، في سبيل إعادة سيف الإسلام للانتخابات».

وكانت المفوضية العليا للانتخابات، قد أعلنت استبعاد القذافي من قائمة المرشحين الأولية ضمن 24 آخرين، موضحة سبب استبعاده بعدم انطباق البند السابع في المادة العاشرة من قانون الانتخابات الرئاسية الذي ينص على ضرورة ألا يكون المرشح «محكوماً عليه نهائياً في جناية أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة»، والبند الخامس في المادة 17 والذي يشترط على المرشح حصوله على «شهادة الخلو من السوابق».

وعن سيناريوهات إجراء الانتخابات وتأجيلها، قالت المصادر إن هناك «أكثر من سيناريو، كلها نسب حدوثها متساوية، فيمكن أن تجرى الانتخابات ويمكن ألا تحدث والنسبة 50 إلى 50، ويمكن أن يفوز أحد المرشحين ولا يعترف الخاسر بالنتيجة، ويمكن أن تقع مواجهات مسلحة، كلها احتمالات مطروحة إلا سيناريو وحيد وهو أن ينجح أحد المرشحين ويهنئه الخاسرون». وفي السياق ذاته، قالت مصادر مصرية إن «الولايات المتحدة ترغب بشدة في إجراء الانتخابات الليبية، وتريد أي حكومة بشرط ألا تشمل حفتر أو القذافي، لكن في حال فوز أحدهما فلا يمكن توقّع رد فعل واشنطن». وأضافت المصادر أنه في المقابل، وفي حال فوز القذافي «سوف تثبت روسيا وجهة نظرها أمام العالم وتقول إنها كان لديها الحق في اتهام حلف شمال الأطلسي بأنه خرب ليبيا بتدخله لخلع معمر القذافي، وأن الأمر نفسه كان ليحدث في سورية لولا تدخلها هناك».

من جهته، قال مصدر دبلوماسي مصري لـ«العربي الجديد»، إن مسألة «دعم مصر للمرشح سيف الإسلام القذافي، ستشكل نقطة خلاف بين القاهرة وواشنطن التي تستخدم ما يشبه الفيتو في رفض ترشح نجل القذافي، بشكل أكثر تشدداً من رفضها ترشح خليفة حفتر على سبيل المثال». وأضاف المصدر أن «القاهرة لا تقدّم الدعم لسيف الإسلام القذافي بشكل مباشر، يضعها في موقف محرج مع الأميركيين، وأنها سوف تعتمد سياسة الأمر الواقع في حال فوزه في الانتخابات، وهو أمر اعتادت السياسة الأميركية على التعامل معه»، مرجحاً أن «تتعامل واشنطن بشكل متحفظ مبأشر ومباشر مع سيف الإسلام إذا فاز بالانتخابات».

تحد لإيطاليا

شدد وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو (الصورة) على أن «التحدي الأكثر الحاحا لإيطاليا في منطقة البحر الابيض المتوسط هو تحقيق الاستقرار في ليبيا». وفي كلمة له امس الجمعة خلال مؤتمر حوارات المتوسط في روما، اشار دي مايو الى ان مؤتمر باريس اكد «اولوية انسحاب المرتزقة والمقاتلين الاجانب من ليبيا» و«ملكية الليبيين» لمبادراتهم الوطنية و«الدعم الدولي لتحقيق الاستقرار (هنالك)، في إطار عملية برلين والامم المتحدة».

زار سيف الإسلام القذافي القاهرة بتنسيق من أحمد قذاف الدم (Getty)

زار القذافي مصر قبل إعلان ترشحه للانتخابات الرئاسية

هدد أحمد قذاف الدم باللجوء للعنف إذا استُبعد سيف الإسلام

شرق غرب

زعيم «طالبان» يقر مرسوما «لتطبيق» حقوق المرأة

أصدرت حركة «طالبان» الأفغانية، أمس الجمعة، مرسوماً باسم «القائد الأعلى» هبة الله أخوند زادة، يطلب من الوزارات «اتخاذ إجراءات جادة» بشأن حقوق المرأة، لكن من دون أن يذكر عودة الفتيات إلى المدارس. ويركز المرسوم على حقوق الزواج والأرامل وينص على أنه «لا يجوز لأحد أن يجبر المرأة على الزواج بالإكراه أو الضغط»، كما يطلب من وزارة الثقافة والإعلام نشر مواد عن حقوق المرأة «لمنع القمع المستمر». وذكرت قضية احترام حقوق المرأة بشكل متكرر من جانب المانحين العالميين الرئيسيين كشرط لاستعادة المساعدات.

(فرانس برس)

باكستان: إدانة ناشط و3 ضباط متقاعدين بتهم تجسس

قال مسؤولان أمنيان باكستانيان، أمس الجمعة، إن محاكم عسكرية دانت ناشطاً حقوقياً بارزاً وثلاثة من ضباط الجيش المتقاعدين بتهم التجسس والتحريض على الفتنة، وأصدرت بحقهم أحكاماً بالسجن تراوح ما بين 12 و14 سنة. وكان الناشط إدريس خاتاك قد اختفى في شمال غرب البلاد في 2019، وتبين لاحقاً أنه محتجز لدى أجهزة الأمن الباكستانية.

(أسوشييتد برس)

مالي: مقتل موظف أممي بهجوم

أعلنت بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في مالي، في بيان، أمس الجمعة، أن مسلحين هاجموا قافلة تابعة للبعثة، ما أسفر عن مقتل موظف مدني وإصابة آخر. وأوضحت أن القافلة كانت في طريقها من مدينة كيدال الشمالية إلى جاو، وتعرضت لإطلاق نار في شمال شرق بلدة بوريم.

(رويترز)

بريطانيا تطالب ألمانيا بتسليمها جاسوساً روسياً

أعلنت السلطات الألمانية، أمس الجمعة، أنها تلقت طلباً من بريطانيا بتسليمها جاسوساً روسياً مشتبهاً به كان يعمل في السفارة البريطانية في برلين. ويتهم الادعاء الفيدرالي الألماني ديفيد س. بالتجسس لصالح المخابرات الروسية على الأقل منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2020. وقبل إلقاء القبض عليه، عمل المشتبه به كموظف في السفارة البريطانية في برلين، ويزعم أنه نقل وثائق حصل عليها خلال عمله إلى روسيا.

(أسوشييتد برس)

ترشيح كارل نيهامر كمستشار جديد بالنمسا

عيّن حزب «الشعب» الحاكم في النمسا، أمس الجمعة، وزير الداخلية كارل نيهامر (الصورة)، زعيماً للمحافظين ولقيادة البلاد بعد استقالة المستشار سيباستيان كورتس من زعامة الحزب، أمس الأول. وقال نيهامر: «أريد أن أعلن أنه تم تعييني بالإجماع من قبل قيادة الشعب زعيماً للحزب، وفي الوقت ذاته مرشحاً لمنصب المستشارية». وقال الكسندر شالنبرغ، الذي تولى منصب المستشارية في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، إنه على استعداد للاستقالة نظراً إلى أنه «ينبغي ألا يتولى شخص واحد منصبي المستشار وزعيم الحزب».

(فرانس برس)

سورية

طلب المؤبد لرسلان: خطوة لمحاكمة مجرمي الحرب

يمكن وضع محاكمة الضابط السابق في مخابرات النظام السوري أنور رسلان في ألمانيا في إطار إدانة نظام بشار الأسد بأكمله على ارتكابه جرائم حرب وضد الإنسانية

عدنان أحمد

تعود قضية ملاحقة مجرمي الحرب في سورية إلى الواجهة مع الكشف، أمس الأول، عن مطالبة الادعاء العام الألماني بالسجن المؤبد بحق أنور رسلان، الضابط السابق في جهاز المخابرات التابع للنظام السوري المتهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

وأفادت وكالة «فرانس برس» بأن الادعاء الألماني أكد أن رسلان، الذي يحاكم منذ 23 إبريل/نيسان 2020، أمام محكمة كوبلنس بتهمة تعذيب معتقلين في مركز احتجاز سرّي تابع للنظام في دمشق، مذنب بارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية. ويُتهم رسلان بالمسؤولية عن مقتل 58 شخصاً، والمشاركة في تعذيب ما لا يقل عن أربعة آلاف آخرين، أثناء عمله في فرع الخطيب بدمشق.

ولزم أنور رسلان الصمت خلال كل الجلسات، لكنّ محاميه قرأ في بداية المحاكمة بياناً مطوّلاً نيابة عنه، نفى فيه أن يكون موكله قد مارس التعذيب في فرع الخطيب الذي كان يترأس فيه قسم التحقيقات. يشار إلى أن رسلان لم يحاول إخفاء ماضيه عندما لجأ إلى ألمانيا، لا بل إنّه طلب بنفسه من الشرطة في برلين، في فبراير/شباط الماضي، أن تحميه، وأخبرها بأنّه كان ضابطاً في المخابرات السورية.

وتثير هذه القضية آراء متعددة بين السوريين، بين من يعتبرها بداية تاريخية على طريق العدالة والقصاص من مجرمي الحرب الذين ارتكبوا فظائع خلال السنوات العشر الدامية في سورية، وآخرون يرون أنها تمثل عدالة منقوصة أو انتقائية، لأن هذه المحاكمات تستهدف منشقين عن نظام بشار الأسد منذ سنوات، وليس ضد رموزه وكبار قادته الذين ما زالوا على رأس عملهم حتى اليوم. وكان ممن طالب بالعدالة من رسلان محامي حقوق الإنسان السوري أنور البني، الذي قال في 2014، إنه تعرف على رجل في مركز اللجوء الخاص به في برلين، مؤكداً أنه الشخص الذي اعتقله قبل سنوات عديدة في دمشق.

وفي حديث مع «العربي الجديد»، توقع البني صدور حكم بالمؤبد على رسلان. وحول الانتقادات التي يوجهها بعض السوريين لمحاكمة رسلان، ومجمل المحاكمات لسوريين في الخارج متهمين بارتكاب انتهاكات وجرائم بأن هذه المحاكمات لا تمثل عدالة حقيقية، بل عدالة انتقائية ولن تطاول بمسارها الحالي رموز الإجرام الحقيقيين في سورية، قال البني: «بدأنا بملاحقة رموز الإجرام في سورية منذ العام 2017، وقدمنا ملفات حولهم، وصدرت بحقهم مذكرات اعتقال، لكن لم يتم القبض عليهم حتى الآن لتتم محاكمتهم». واعتبر البني أن المغزى الأهم من محاكمة رسلان وغيره أن القرار والاتهام ليس لهم شخصياً، بل هو «لكل النظام، لأن الجرائم ضد الإنسانية لا يرتكبها شخص، بل يرتكبها نظام كامل بكل أركانه، وهذا هو المغزى الحقيقي لهذه المحاكمات». من جهته، اعتبر مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان فضل عبد الغني، في حديث مع «العربي الجديد»، أن هذه المحاكمة خطوة محدودة جداً في مسار العدالة، لأن رسلان في أسفل هرم النظام السوري، ومسؤولي النظام لن يسافروا إلى دول قد يتعرضون فيها للمحاكمة، لكن من جهة أخرى، رأى عبد الغني أن هذه القضية مركبة، لأن رسلان «لديه ضحايا، وكان يتولى منصباً مهماً في استخبارات النظام. وهو رئيس فرع التحقيق في الفرع 215. كما أن أنور رسلان هو جزء من المنظومة الأمنية للنظام، وإدانته هي إدانة لكل النظام، لأنه كان يمتثل لأوامر النظام الصادرة من المستوى الأعلى. والمحاكمة كشفت كيف يتعامل النظام مع المعتقلين».

وفي فبراير الماضي، أصدرت محكمة ألمانية حكماً بالسجن 4 سنوات ونصف السنة على ضابط المنشق من مخابرات النظام إياد الغريب، بعد إدانته بالتورط في اعتقال 30 متظاهراً واقتيادهم إلى مركز اعتقال الحقوقيين السوريين أسهموا منذ 2016 في تكوين أكثر من سبع قضايا ضد أكثر من 60 مسؤولاً في النظام، وفي مقدمهم رئيسه بشار الأسد وشقيقه ماهر. وواضح أن هذه القضايا قدمت للسلطات القضائية في عدد من الدول الأوروبية، منها أربع قضايا في ألمانيا وواحدة في كل من فرنسا والنمسا والسويد والنرويج.

وتجري المحاكمات ضد مسؤولي النظام في ألمانيا بموجب ما يعرف بمبدأ «الولاية القضائية العالمية»، الذي يتيح لكل دولة محاكمة مرتكبي جرائم ضد الإنسانية، بغض النظر عن جنسيتهم أو مكان ارتكاب جرائمهم.

وأصبحت «الولاية القضائية العالمية» السلاح المختار للجهود الرامية إلى تحقيق العدالة في الجرائم المرتكبة في سورية، لأن إنشاء محكمة مخصصة، مماثلة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، يتطلب قراراً من مجلس الأمن. ولأن سورية لم توقع على ميثاق المحكمة الجنائية الدولية، فإن هذا يعني أن الإحالة إلى محكمة لاهاي تتطلب موافقة مجلس الأمن، وهو ما يتعذر الوصول إليه بسبب الممانعة المتوقعة من جانب حليف النظام، روسيا، العضو الدائم في المجلس.

وفي بيان له أمس الجمعة، رحب الائتلاف الوطني السوري بالموقف الأميركي الملتزم بمحاسبة مجرمي الحرب في سورية، وعبر عن دعمه للمبادرة التي قدّمتها الممثلة الأميركية لدى الأمم المتحدة ليندا توماس غرينفيلد في مجلس الأمن، والتي دعت فيها إلى إنشاء آلية قضائية خاصة لمحاكمة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب في سورية.

تقرير

بريجيت كورمي سفيرة فرنسية لأجل سورية

ينتظر أن تؤدي بريجيت كورمي، التي عينها الرئيس الفرنسي سفيرة لبلاده من أجل سورية، دوراً فاعلاً في الملف

عماد كركص

عيّن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مستشارة الشؤون الخارجية في وزارة الخارجية الفرنسية بريجيت كورمي سفيرة من أجل سورية، خلفاً لفرانسوا سينيمو، الذي أصبح سفيراً لبلاده في بلجيكا، وكان يشغل أيضاً منصب الممثل الشخصي لماكرون.

وبمجرد خروج خبر تعيين ماكرون للسفيرة الجديدة من أجل سورية، ثار لغط حول لجوء فرنسا إلى تعيين سفير لها في العاصمة السورية دمشق، وهذا ما تنفيه صيغة المرسوم الجديد الذي أصدره ماكرون، والذي يوضح أن تعيين السفيرة «لأجل سورية» وليس «في سورية»، ويعتمد نفس الصيغة التي اعتمدت في قرار تعيين سينيمو عام 2018، باستثناء عدم منح كورمي صفة الممثلة الشخصية للرئيس الفرنسي.

وتزامن هذا اللغط مع مخاوف في أوساط المعارضة والمناصرين للثورة حول انتقال ركب التطبيع مع النظام السوري إلى الدول الغربية، بعد أن بدأت بعض الدول العربية تطبيع علاقاتها مع النظام، لا سيما الإمارات والأردن والبحرين، وغيرها.

وينطلق المتخوّفون من تراجع الدور الفرنسي في سورية، وذلك بعد وصول ماكرون للسلطة في عام 2017. وكان قد تراجع الدعم الفرنسي للمعارضة السورية على خلفية أحداث الهجوم على صحيفة «شارلي إيبدو» في عام 2015، التي ترك أثراً على تعاطي الحكومة الفرنسية مع سورية على أساس انتشار مجموعات إرهابية على أراضيها. وهي ركزت بعد ذلك على دعم مكافحة الإرهاب وقتال تنظيم «داعش» في سورية، ضمن نشاطات التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية.

ورغم ذلك، حملت الأشهر الأولى من وصول ماكرون بداية لصياغة مبادرة فرنسية لحل الأزمة السورية، كان من المفترض أن تأخذ طريقها لمجلس الأمن. لكن تلك المبادرة لم يكتب لها النجاح والاستمرار. ثم صدم ماكرون ذاته المجتمع الدولي والسوريين المتبنين للثورة ضد حكم رئيس النظام السوري بشار الأسد، بتكرار موقفه من الأسد بعد وصوله لسدة الحكم، بأن الأسد هو عدو الشعب السوري وليس عدواً لفرنسا، ما عد تخلياً فرنسياً عن النهج المساند للتغيير الديمقراطي في سورية، بمساندة المنتفضين على حكم الأسد.

وقال سفير الائتلاف السوري لقوى الثورة والمعارضة السورية في باريس، نور الدين اللباد، إن تعيين كورمي ممثلة للرئيس الفرنسي من أجل سورية، يأتي بشكل إجرائي بعد تعيين المبعوث السابق فرانسوا سينيمو سفيراً لفرنسا في بلجيكا. ونفى اللباد، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن يكون تم تعيين كورمي سفيرة لفرنسا في دمشق وإرسالها إلى هناك، معتبراً أن ذلك مستبعد على السياسة الخارجية الفرنسية التي لا تزال تتخذ موقفاً إيجابياً حيال الشعب السوري ضد النظام القمعي.

وحول ما إذا كانت باريس قد تذهب مجدداً للعب دور فاعل في سورية بعد تعيين كورمي، أشار اللباد إلى أن فرنسا مقبلة على انتخابات رئاسية ستكون فيها حسابات معقدة، وعلى ذلك ستكون الجهود الدبلوماسية الفرنسية الخارجية مشلولة طيلة تلك الفترة، وبالتالي هذا يؤكد أن التعيين الأخير إجرائي أكثر منه ذا بعد سياسي.

وبرأي اللباد فإن هذا طبعاً لا يمنع أن بريجيت كورمي صاحبة موقف جيد من قضية الشعب السوري، وتاريخها يبشر بأنها ستلعب دوراً فاعلاً ومؤثراً لجهة سحب حكومة بلادها لأن تتخذ مواقف أكثر صلابة ضد النظام ولصالح حراك الشعب السوري، علماً أن كورمي لبنانية الأصل، ومطلعة بشكل جيد على الملف السوري وكافة المعطيات داخله.

من جهته رأى سلام الكواكبي، مدير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في باريس، أن «هذا المنصب لم يكن شاغراً طوال السنوات العشر الماضية، أي سفير فرنسا من أجل سورية وليس سفير فرنسا في سورية. وقد تعاقب عليه حتى اليوم ثلاثة سفراء، وبريجيت كورمي هي الرابعة، وهي خبيرة بشؤون المنطقة وتتكلم العربية بطلاقة، ونتيجة قربها من الملف السوري، ينتظر أن تؤدي دوراً فاعلاً أكثر من سابقها الذي كانت المرحلة التي شغل بها المنصب غير مهيئة لكي تلعب فرنسا دوراً وازناً».

وأضاف الكواكبي، في حديث لـ«العربي الجديد»: «أما الدور الذي يمكن لفرنسا لعبه، فهو في إطار ثقلها الفاعل في الاتحاد الأوروبي، ودفع الدول الأوروبية كما تفعل حتى الآن، بربط المساهمة في عملية إعادة الإعمار بضرورة الانتقال السياسي، وهو ما يرفضه الروس حتى الآن». وتابع: «قريباً ستكون فرنسا على رأس الاتحاد لمدة ستة أشهر، ويمكن لها أن تنشط دبلوماسيتها وتستغل الخطوط التي لم تقطع مع روسيا وإيران لإيجاد حل عادل للمسألة السورية، علماً بأنه من المعتاد أن تتجمد الخطوات الدبلوماسية للدول التي هي على أبواب انتخابات رئاسية، والتي ستجرى في فرنسا خلال إبريل/ نيسان المقبل».

وحول ما إذا من الممكن أن تكون فرنسا، التي ينظر إليها على أنها دولة ذات عمق سياسي أوروبي ودولي لكنها منزوعة المخالب، فاعلة اليوم في صياغة طروحات جديدة لحل الأزمة السورية، وما إذا كان الموقف الفرنسي سيكون أكثر براغماتية للقبول بحلول وسطية في سورية، من بينها بقاء الأسد، أوضح الكواكبي أن كل أوروبا «القاهرة لا تقدّم الدعم لسيف الإسلام القذافي منزوعة المخالب في المطلق وذلك منذ عقود. ولفت إلى أنه بالمقابل، فإن ماكرون، وبسبب الإخفاقات الدبلوماسية المتعاقبة، إن كان في لبنان أو ليبيا، فهو بحاجة إلى تحقيق تقدم سياسي خارجي لتعزيز موقعه الانتخابي، ولكن هذا التقدم ربما لن يكون في الملف السوري كثير التعقيد، والذي تمسك بخيوطه روسيا وإيران، وهما دولتان لا تعطيان للدبلوماسية البناءة مكاناً في إطار طموحاتهما للهيمنة والترهيب. أما البراغماتية، فهي من طبع السياسات الغربية، ولكنها لا تعني القبول باستمرار النظام. وبرأيه ربما يكون الذهاب التدريجي عبر حكومة انتقالية، تستند إلى مجلس عسكري يمسك بالأوضاع الأمنية في البلاد، إطاراً مناسباً لفرنسا.

نور الدين اللباد: فرنسا تتخذ موقفاً إيجابياً حيال الشعب السوري

كورمي مطلعة بشكل جيد على الملف السوري (حازم تركية/الأناضول)

تحديد موعد قمة بوتين وبايدن

أوكرانيا تخشى هجوماً روسياً في يناير

رفعت كييف من مستوى تحديها لموسكو، مؤكدة تمسكها بالسعي للانضمام إلى «الأطلسي»، فيما كانت روسيا تركز على ضرورة توفير ضمانات لها بعدم توسع «الناتو» شرقاً

فيما كانت كييف تكرر تحذيرها من إمكانية قيام روسيا، التي حشدت 94 ألف جندي قرب الحدود الأوكرانية، بشن هجوم واسع في نهاية يناير/ كانون الثاني المقبل، وإعراب رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة مارك ميلي عن القلق من النشاط الروسي، وسع الكرملين من الملفات التي يريد أن يتم بحثها في القمة بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والأميركي جو بايدن، لتشمل، إلى جانب ارتفاع التوتر بين الدولتين بشأن أوكرانيا، أفغانستان وإيران وليبيا والحوار حول الاستقرار الاستراتيجي.

أجندة موسعة لقمة بوتين وبايدن

وأعلن الكرملين، أمس الجمعة، عن تحديد موعد لعقد قمة عبر الفيديو بين بوتين وبايدن. وفي حين أكد المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف أنه «مؤتمر عبر الفيديو»، أوضح مستشار الكرملين يوري أوشاكوف أنه «تم تحديد موعد» الاجتماع من حيث المبدأ. وقال: «نحن على وشك الاتفاق على الساعة التي تلائم الجميع»، لافتاً إلى أن اللقاء سيتم «بعد زيارة الهند» التي سيقوم بها بوتين والمقررة الاثنين المقبل.

وأعلن أوشاكوف أن الرئيسين سيناقشان خلال الاجتماع عبر الفيديو «الوضع غير المرضي في العلاقات الثنائية»، وأشار إلى أن «أفغانستان وإيران وليبيا والأزمة الأوكرانية والحوار حول الاستقرار الاستراتيجي» ستكون أيضاً على جدول الأعمال. وكشف أن موسكو تأمل أيضاً بمناقشة اقتراحاتها حول «الضمانات القانونية لعدم توسع حلف شمال الأطلسي نحو شرق» أوروبا، على الحدود الروسية، بناء على مطالبة بوتين. وأضاف: «مع الأخذ في الاعتبار الوضع المتوتر، يظهر على السطح موضوع تزويد روسيا بالضمانات المناسبة، لا يجوز استمرار الأمور بهذا الشكل. من الصعب الآن معرفة كيف يجب أن يكون شكل هذه الوثيقة، المهم هو أن تكون هذه اتفاقات مثبتة على الورق». وكانت موسكو قد حذرت من أن أي وجود لقوات حلف شمال الأطلسي وأسلحته على الأراضي الأوكرانية يمثل «خطا أحمر».

وكان وزيرا الخارجية الروسي سيرغي لافروف والأميركي أنتوني بلينكن قد فشلا في استوكهولم، أمس الأول، بإيجاد حل لتصاعد التوتر بين موسكو من جهة والدول الغربية من جهة ثانية بشأن أوكرانيا وتوسع حلف شمال الأطلسي. وقال بيسكوف، أمس الجمعة، إن هذا الاجتماع «كان فرصة جيدة للطرفين لشرح موقف كل منهما بطريقة واضحة ومفهومة»، مشيراً إلى أن «المواقف متباينة في عدة مواضيع».

الهجوم الروسي في يناير؟

من جهته، قال وزير الدفاع الأوكراني أوليكسي ريزنيكوف أمام البرلمان في كييف، أمس الجمعة، مستشهداً بتقارير للمخابرات، إن روسيا حشدت أكثر من 94 ألف جندي بالقرب من الحدود الأوكرانية، وربما تستعد لهجوم عسكري واسع النطاق في نهاية يناير/ كانون الثاني المقبل. وأعلن أن أوكرانيا لن تقدم على أي تصرف استفزازي، لكنها مستعدة للرد إذا شنت روسيا هجوماً.

وكانت كييف وحلفاؤها في حلف شمال الأطلسي قد حذروا من تحركات القوات الروسية بالقرب من حدودها هذا العام، الأمر الذي أثار المخاوف من تحول صراع محتدم في شرق أوكرانيا إلى حرب مفتوحة. وتتهم روسيا، من جهتها، أوكرانيا والولايات المتحدة بزعزعة الاستقرار، وتشير إلى أن كييف ربما تستعد لتنفيذ هجوم في شرق أوكرانيا، وهو ما تنفيه كييف بقوة.

وقال ريزنيكوف: «مخابراتنا تحلل كافة التصورات، بما فيها الأسوأ. تشير إلى أن احتمال تصعيد واسع النطاق من جانب روسيا قائم. الوقت الأكثر ترجيحاً سيكون بحلول نهاية يناير». وأضاف: «التصعيد تصور محتمل، لكنه ليس حتمياً ومهمتنا هي منعه. يتعين أن نجعل ثمن التصعيد غير محتمل للمعتدي». وأشار إلى أن «أوكرانيا مهتمة للغاية بالحل السياسي والدبلوماسي».

أكدت أوكرانيا استعدادها للرد على أي هجوم روسي (أليكسي فيليبوف/فرانس برس)

رفضت أوكرانيا التخلي عن خططها للانضمام إلى الأطلسي

وقال وزير الخارجية الأوكراني دميترو كوليبا، في مقابلة مع وكالة «فرانس برس»، إن كييف ترفض رفضاً قاطعاً أي التزام بالتخلي عن خطتها للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي وأي «ضمانات» أخرى تطالب بها روسيا. وأعلن، على هامش اجتماع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في استوكهولم، أن «وعداً من هذا النوع ليس خياراً»، داعياً الولايات المتحدة وحلفاءها إلى رفض المطالب التي قدمتها موسكو لخفض التوتر على الحدود الأوكرانية. وأضاف: «أرفض فكرة أن علينا تقديم ضمانات بشأن أي أمر لروسيا. أصر على أن روسيا هي التي عليها ألا تواصل عدوانها ضد أي بلد».

وأشار كوليبا إلى أنه من «غير الوارد» أن تتخلى أوكرانيا عن سعيها للانضمام لحلف شمال الأطلسي، وهو أمر تقدّمت بطلب من أجله في العام 2008 ولم يبت به بعد، مشدداً على أن الدستور الأوكراني ينص على انضمام كييف إلى الحلف والاتحاد الأوروبي. وأوضح أنه «من غير المناسب إطلاقاً أن يكون لروسيا تأثير على القرارات التي تتخذها دولة أخرى ذات سيادة، أوكرانيا، ومنظمة دولية، حلف شمال الأطلسي».

وتطالب موسكو بتجميد تقدّم الأطلسي شرقاً بعدما انضم جزء كبير من أوروبا الشرقية إلى الحلف عقب انهيار الاتحاد السوفييتي. ودعا كوليبا حلفاء بلاده الغربيين إلى عدم إبرام اتفاق من هذا النوع مع موسكو، محذراً من أن كييف لن تعترف به مطلقاً. وقال: «لدينا قاعدة ذهبية في السياسة الخارجية الأوكرانية: لا يتم إبرام قرار بشأن أوكرانيا من دون مشاركة أوكرانيا. إذا توصل أي طرف كان، حتى ولو كان من أقرب حلفائنا، إلى اتفاق متعلّق بأوكرانيا من وراء ظهرنا، فلن نعترف بهذا القرار».

وبعد يوم من تحذير لافروف من عودة السيناريو المرعب بمواجهة عسكرية في أوروبا، اعتبر كوليبا أن «روسيا هي التي أعادت إحياء هذا السيناريو، أولاً في جورجيا عام 2008، ثم في أوكرانيا عام 2014». وأكّد أن موسكو «يجب ألا تهدد أي شخص بذلك، لأنها أوجدت هذا الأمر قبل سبع سنوات». وحذر من حصول غزو روسي، وقال: «في العام 2014، هل كنتم تعتقدون أن روسيا ستشن غزواً؟ أنا من شرق أوكرانيا، لم أكن أتخيل يوماً عدواناً روسياً» في ذلك الوقت.

واعتبر رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة مارك ميلي أن الولايات المتحدة تتبع مؤشرات وتحذيرات حول نشاط عسكري روسي بالقرب من أوكرانيا كافية لإثارة «كثير من القلق»، مشيراً إلى أن الخطاب الروسي تتزايد حدته. ورفض، خلال رحلة جوية من سيول إلى واشنطن، التكهن بطبيعة الخيارات التي قد تدرسها أميركا في حال حدوث غزو روسي، لكن ميلي شدد على أهمية سيادة أوكرانيا بالنسبة لواشنطن وحلف شمال الأطلسي. وقال ميلي: «تتعرض مصالح أمنية وطنية مهمة للولايات المتحدة والدول الأعضاء بحلف شمال الأطلسي للخطر هنا إذا اتخذ الروس خطوة صريحة بعمل عسكري عدواني في دولة مستقلة منذ 1991». ورفض الإقرار علناً بتقديراته لعدد القوات الروسية بالقرب من الحدود الأوكرانية، لكنه أشار إلى أن مخاوفه تتجاوز الأعداد الأولية للقوات الروسية.

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس)